الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

# حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

**الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء**

02 **يونيو** 2021

# الفهرس


| الموضوع | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| هيئة حقوق الإنسان | 2 |
| أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية | 4 |

# «حقوق الإنسان" تستعرض تشريعات تعزيز حق الوصول إلى المعلومات

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 21 شوال 1442هـ - 02 يونيو 2021م
https://www.alyaum.com/articles/6327195/

عقدت هيئة حقوق الإنسان ورشة عمل "المعلومات كمنفعة عامة" بالتعاون مع المفوضية السامية لـ حقوق.الإنسان، وبمشاركة عدد من منسوبي الجهات الحكومية والمختصين، والتي تهدف إلى تعزيز حق الوصول إلى المعلومات.

في بداية الورشة استعرض الخبير في مجال التشريعات يحيى شقير مفهوم حق الوصول للمعلومات، والغرض منها كمنفعة عامة، والفرق بين المعلومات وغيرها من محتوى أنواع الاتصالات.

كما تحدث شقير عن الإطار القانوني للحق في الوصول إلى المعلومات في إطار القانون الدولي، والمبادئ التوجيهية لتصميم وتنفيذ القوانين الوطنية على أساس تعزيز حق الوصول إلى المعلومات.

في ختام اليوم الأول من الورشة تحدثت المديرة التنفيذية لمركز الشفافية الأردني هيلدا عجيلات عن مفهوم الشفافية وأهميتها في تعزيز حق الوصول للمعلومات، وثقافة السرية وحدودها.

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

# تسريع وتيرة التقاضي وتعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة في تطور العمل القضائي والإداري

# توصيات شورية لتشريع قانون للأمن الغذائي وتوطين الأدوية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 21 شوال 1442هـ - 02 يونيو 2021م
https://www.alriyadh.com/1888554

تواصل لجان مجلس الشورى الأربع عشرة اجتماعاتها لدراسة تقارير الأداء ومشروعات الأنظمة ومناقشة الوزراء والمسؤولين لبعض أجهزة الدولة المختلفة ومن ذلك لقاء رئيس لجنة الحج والإسكان والخدمات -إحدى اللجان المتخصصة في الشورى- أيمن فاضل وأعضائها، بوزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان ماجد بن عبدالله الحقيل، وعدد من المسؤولين في الوزارة، لمناقشة أبرز ما تضمنه التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان للعام المالي 41 - 1442، وقد تركزت محاور الاجتماع حول الاستراتيجية العامة للوزارة، والتخطيط العمراني وشؤون الأراضي وتطوير النموذج التشغيلي، والتحول الرقمي للوزارة، وتكامل أداء الوزارة وتعاونها مع الجهات الحكومية الأخرى، بالإضافة للصعوبات والتحديات التي تواجهها، كما جرى بحث السبل الكفيلة بدعم الرقابة البلدية كجانب مهم لتطوير القطاع البلدي، وما يُمكن تطويره من الأنظمة والاشتراطات والتراخيص لإزالة كافة المعوقات والتوسع فيها من خلال الرقابة المجتمعية، والقطاع الخاص، كما تمت مناقشة عدد من الموضوعات التي تضمنها التقرير السنوي للوزارة.

وزير الشؤون البلدية يجيب

وتساءل أعضاء لجنة الشورى حول أولويات عمل الوزارة في تمكين المدن، وتحسين المشهد الحضري، والمستهدفات لتطوير معايير التنمية المستدامة، ومستوى جودة الحياة، وتعزيز ترتيب المملكة ضمن أفضل المدن والمنشآت الحضارية في العالم، وأجاب وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان، ومسؤولو الوزارة عن استفسارات لجنة الشورى حول جهود الوزارة في هذه الجوانب، تمهيداً لإنهاء اللجنة إعداد تقريرها ورأيها بشأن التقرير السنوي للوزارة للعرض أمام المجلس في إحدى الجلسات المقبلة. وتعود لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب برئاسة واصل المذن إلى الشورى بوجهة نظرها وردها على ملحوظات الأعضاء بشأن التقرير السنوي لمجلس شؤون الأسرة للعام المالي 41 - 1442 في جلسة مقبلة ومن ثم يصوت أعضاء الشورى على توصيات اللجنة ومنها دعوة مجلس شؤون الأسرة إلى نشر الوعي بالأنظمة والتشريعات والثقافة الصحية الخاصة بالأسرة، وتنمية الأهداف الأسرية في شرائح المجتمع كافة، وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، إضافة إلى توصية للعمل على توضيح المستهدفات، ومدى التقدم، وآلية العمل في المبادرات التي يقوم عليها، وإبراز الأثر المتحقق من جملة الدراسات والأبحاث واللقاءات والندوات التي أنجزها، والتوسع في قاعدة المعلومات الخاصة بالأسرة مع الجهات ذات العلاقة، ودراسة إضافة اختصاص في تنظيم مجلس شؤون الأسرة يعنى بجانب التنمية بكبار السن، وضرورة الالتزام عند إعداد التقارير السنوية القادمة بقواعد إعداد التقارير السنوية للوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى.

التصدي لمخاطر العقار

ويصوت مجلس الشورى في جلسة مقبلة على توصيات لجنة الإسكان والخدمات بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للعقار للعام المالي 41 - 1442، وقد طالبت بتعزيز الدور الرقابي في جميع أعمالها بما يمكنها من متابعة الالتزام بالقواعد والمعايير التي وضعتها للأنشطة العقارية الموكلة لها، وأن تعمل بالتنسيق مع الجهات المعنية لضمان الاستقرار العقاري والحد من المخاطر التي تطرأ على سوق العقار، وشددت توصيات لجنة الإسكان والخدمات على وضع ضوابط واضحة لتشجيع الاستثمار العقاري الأجنبي توضح قواعده وأبعاده ومنطلقات تطويره، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، كما دعت اللجنة الهيئة إلى إيجاد حوكمة واضحة للكيانات التي أنشأتها فيما يخص المعهد العقاري السعودي والمركز

السعودي للتحكيم العقاري ومركز الأبحاث والدراسات العقارية، بحيث تشتمل تلك الحوكمة على أساسات تشكيلها وهيكلتها ومهامها واتفاق ذلك مع المعايير الدولية، وما يستلزم ذلك من مؤشرات قياس لأدائها، وطالبت توصيات لجنة الشورى الهيئة بإعداد تقريرها السنوي وفق الأمر الخاص بقواعد إعداد التقارير السنوية للوزارات والمؤسسات والأجهزة الحكومية، ليشمل بيان ببنود ومخصصات الميزانية التشغيلية ويبين المخصص لكل بند ونسبة المنصرف بنهاية السنة المالية، وكذلك بالمباني المملوكة والمستأجرة والقوى البشرية يوضح العدد والجنسية والوظائف الشاغرة عند نهاية السنة المالية.

السعودة والأمن الغذائي

وفي جلسات الأسبوع المقبل قد يصوت مجلس الشورى على توصيات لجنة المياه والزراعة والبيئة بعد الاستماع من رئيس اللجنة سعود الرويلي إلى ردها بشأن ملحوظات الأعضاء على أداء المؤسسة العامة للحبوب وتوصيات اللجنة التي جاء في أبرزها وضع خطة إحلال يتم بموجبها استقطاب سعوديين لشغل الوظائف المشغولة بغير سعوديين، مع تمكين المرأة من شغل وظائف إدارية ومهنية أكثر وفقاً لاحتياجات المؤسسة، ودعت اللجنة في توصياتها المؤسسة إلى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لإصدار قواعد ومعايير ومواصفات ملزمة للحد من الفقد والهدر الغذائي، مؤكدة في الوقت نفسه على المؤسسة بدراسة مشروع نظام (قانون) للأمن الغذائي لرفع كفاءة حوكمة النشاطات ذات الصلة بالغذاء والحد من الازدواجية والتداخل في الاختصاصات بين الجهات الحكومية المعنية.

برنامج التحول الصحي

وفي شأن آخر، تدرس اللجنة الصحية برئاسة زينب بنت مثنى أبو طالب، التقرير السنوي للهيئة العامة للغذاء والدواء للعام المالي 41 - 1442 وتقترب من وضع التوصيات ورفعها للمجلس بعد أن اجتمعت في وقت سابق بمشاركة الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للغذاء والدواء الدكتور هشام الجضعي وعددٍ من المسؤولين في الهيئة، لمناقشة التقرير وأبرز ما ورد فيه حول أداء الهيئة، ومحاور أخرى من ضمنها المشروعات الاستراتيجية ومبادرات برنامج التحول الصحي للهيئة، كما استعرض الاجتماع دور الهيئة في تطوير الصناعات الوطنية الطبية والخدمات اللوجستية، وتناول الاجتماع دور الهيئة في تحقيق الأمن الغذائي، والدوائي في المملكة، والجهود المبذولة في إطار توطين الأدوية، والخطة نحو تحسين نسبة الحضور النسائي في الوظائف القيادية، وبعض الجوانب الإدارية المتعلقة بالهيئة، وأشاد أعضاء اللجنة في اجتماعهم مع مسؤولي الهيئة بالدور الذي تقوم به الهيئة بجانب جهود أجهزة الدولة الأخرى المعنية بمواجهة فيروس كورونا، من خلال التأكد من سلامة ومأمونية اللقاحات وتقديمها بالشكل الآمن والسليم.

تسريع التقاضي

وفيما يخص اجتماعات لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بمجلس الشورى تدارس أعضاء اللجنة برئاسة سليمان الفيفي تقرير ديوان المظالم المتعلق بالأعمال الإدارية والأعمال التي يباشرها مركز دعم القرار وقياس إنجازه، وأثر ذلك على أعمال الديوان الإدارية، كما بحث الاجتماع الإنجازات التي تحققت في فترة التقرير والمعوقات والمقترحات التي تؤدي إلى تطوير المكتسبات المعرفية لدى الكادر القضائي والتي تهدف إلى تسريع وتيرة التقاضي في سبيل تحقيق رؤية ديوان المظالم ورسالته وفق ما تضمنته خطته الاستراتيجية، وأكد الاجتماع أهمية دعم التواصل مع الجهات الحكومية بما يحقق التعاون الإداري والتنظيمي للديوان، بجانب دور تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة في تطور العمل القضائي والإداري.

تحديات التعليم الالكتروني

وبرئاسة ناصر بن علي الموسى وحضور أعضائها تدارست لجنة التعليم والبحث العلمي التقرير السنوي للمركز الوطني للتعليم الإلكتروني للعام المالي 41 - 1442 واستعرضت اللجنة خلال مناقشتها ما ورد في التقرير بشأن أداء المركز خلال الفترة الماضية وأبرز ما تضمنه من مؤشرات وبيانات، والتحديات والصعوبات التي واجهته أمام مهامه، وبحث الحلول لتلك التحديات والتي تسهم في الارتقاء بعمله، وأشار أعضاء اللجنة خلال الاجتماع إلى أهمية التعليم الإلكتروني كونه رافدا مهما للتعليم وجزءًا لا يتجزأ منه، مؤكدين أنه بالرغم مما يقوم به المركز من جهود حثيثة ومميزة في هذا المجال إلا أنهم يتطلعون لحل التحديات والصعوبات التي قد تكون عائقاً أمام أدائه.

# «العدل»: الإسناد المركزي للتوثيق يدقق 450 ألف طلب

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 21 شوال 1442هـ - 02 يونيو 2021م
https://www.alriyadh.com/1888556

واصلت وزارة العدل، ممثلة في الإسناد المركزي للتوثيق، مباشرة تدقيق ومصادقة عشرات الآلاف من الطلبات، بما يسهم في حوكمة الإجراءات المتبعة في الخدمات التوثيقية الإلكترونية.

وكشفت الوزارة، عن مباشرة الإسناد المركزي للتوثيق، تدقيق ومصادقة نحو 450 ألف طلب منذ أكتوبر الماضي حتى نهاية مايو المنصرم.

وأوضحت أن قائمة الطلبات اشتملت على أكثر من 152 ألف طلب تحديث صكوك، و6 آلاف تسجيل حساب منشآت، و65 ألف تصديق عقود أنكحة، و59 ألف خدمة مواعيد، إضافة إلى نحو 166 ألف طلب حالات اجتماعية.

وأكدت الوزارة أن الإسناد المركزي للتوثيق، يهدف إلى دعم التحول الرقمي لكامل الخدمات التوثيقية، ولإيجاد مركز موحد لعمليات التوثيق، باتباع منهجية موحدة لجميع الخدمات التوثيقية الإلكترونية، وتبني التقنيات الداعمة للأنظمة الذكية التوثيقية وتحديد مجالات التحسين السريعة والإستراتيجية لها للتقليل من الاعتمادية على التدخل البشري، وحوكمة الإجراءات المتبعة في الخدمات التوثيقية الإلكترونية.

ويمثل الإسناد المركزي للتوثيق، الذراع التشغيلي لوكالة الوزارة للتوثيق والتسجيل العيني للعقار، حيث يعمل به عدد من الكوادر المؤهلة من كتاب وكاتبات العدل، كما يعد قناة دائمة للتكامل مع الجهات الداخلية والخارجية من خلال نظام التوثيق المتكامل أو المنصات الإلكترونية الأخرى.

يذكر أن بعض الاختصاصات الجديدة انتقلت من المحاكم إلى كتابات العدل -بحسب نظام التوثيق- مثل توثيق الزواج والطلاق وتوثيق اتفاق ذوي الشأن على الحضانة وغير ذلك.

# يارا محجوب تحصل على رخصة محاماة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 21 شوال 1442هـ - 02 يونيو 2021م
https://www.al-madina.com/article/734198

المدينة-جدة

حصلت المحامية يارا عبيد حسني محجوب، على رخصة مزاولة مهنة المحاماة.

ووقع على الرخصة، التي تسري لمدة 5سنوات، وزير العدل وليد الصمعاني، وجاء في الرخصة أنها صدرت بناء على المادة السابعة من نظام المحاماة.

والمحامية يارا حصلت على بكالوريوس من جامعة بنسلفانيا الأمريكية، تخصص قانون.

# السماح للأمهات بفتح حسابات بنكية لأبنائهن وبناتهن القصر

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 21 شوال 1442هـ - 02 يونيو 2021م
https://www.al-madina.com/article/734148

سعيد الزهراني-الطائف

أعطى البنك المركزي السعودي، الضوء الأخضر لجميع البنوك بالسماح للأم بفتح حسابات بنكية لأبنائها القصر، انطلاقًا من حرص البنك على أن تقدم البنوك والمصارف خدمات مصرفية تلبي كافة احتياجات العملاء، وبهدف المساهمة في تمكين العملاء الأمهات من إدارة شؤون أبنائهم.

وأكد البنك على البنوك بإمكانية إتاحة فتح حسابات بنكية فرعية من حساب الأم الرئيس، مع تسمية هذا الحساب باسم القاصر ولمصلحته.

يذكر أن البنك المركزي يقوم بعمليات تطوير في مجال الأنظمة المختلفة التي تخص البنوك وشركات التأمين والشركات المالية في إطار الحرص على مواكبة المستجدات والارتقاء بأداء الجهات المختلفة التي تقع تحت إشراف البنك المركزي.

# مجلس الوزراء: هيئة للبحث والابتكار وضوابط لمعاملة موظفي "قطاعات التخصيص"

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 21 شوال 1442هـ - 02 يونيو 2021م
https://www.al-madina.com/article/734144/

واس - نيوم

**A A**

**أقر مجلس الوزراء خلال جلسته اليوم - عبر الاتصال المرئي - برئاسة خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، رئيس مجلس الوزراء - حفظه الله - إنشاء هيئة باسم "هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار"، كما وافق على القواعد والترتيبات الخاصة بكيفية معاملة الموظفين والعمال في القطاعات المستهدفة بالتحول والتخصيص.**

وفي مستهل الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين - رعاه الله -، المجلس، على فحوى الاتصال الهاتفي مع أخيه جلالة السلطان هيثم بن طارق بن تيمور سلطان عُمان، ومضمون الرسالة الخطية التي تلقاها - أيده الله - من أخيه صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت.

**تعميق التعاون مع الكويت**

وتطرق مجلس الوزراء، إلى الاجتماع الذي عقده صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع مع صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الصباح ولي العهد بدولة الكويت ـ حفظهما الله ـ ، منوهاً في هذا السياق بالعلاقات التاريخية بين البلدين الشقيقين، التي عزز من شأنها ورسوخها حرص خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وأخيه صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الصباح ـ حفظهما الله ـ ،على توطيدها وتعميق أوجه التعاون المشترك لكل ما فيه مصلحة وخدمة الشعبين الشقيقين، ودعم مسيرة العمل المشترك بما ينعكس إيجاباً على دور البلدين في منظومة العمل الخليجي ويحقق خير ورفاه شعوبه.

**60مجالاً للتعاون الاستراتيجي مع روسيا**

وأوضح وزير الإعلام المكلف الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، في بيانه عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء، استعرض مجمل المباحثات والمشاورات لتوسيع آفاق التعاون بين المملكة وعدد من الدول الشقيقة والصديقة في مختلف المجالات، ومنها نتائج أعمال اللجنة السعودية الروسية المشتركة للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني، وما تم خلالها من الاتفاق على المرحلة الثانية من خريطة الطريق لتنفيذ إطار التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى بين البلدين، وما يقارب (60) مجالاً، ووضع (51) فرصةً ومشروعاً على تلك الخريطة خلال العامين القادمين.

وتابع مجلس الوزراء، مستجدات الأحداث وتطورات القضايا السياسية الراهنة في المنطقة والعالم، والجهود المبذولة تجاهها بما يعزز الأمن والاستقرار. وتناول المجلس، جملة من التقارير المتصلة بجائحة كورونا على المستويين المحلي والدولي، وأحدث الإحصاءات والمؤشرات عن الفيروس، وما سجلته من اتجاهات في المنحنيات، في ظل الجهود المتواصلة للحفاظ على صحة المواطنين والمقيمين وسلامتهم.

**12قراراً لمجلس الوزراء**

واطلع مجلس الوزراء، على الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهى إليه كل من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومجلس الشؤون السياسية والأمنية، واللجنة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها. وقد انتهى المجلس، إلى ما يلي:

أولاً : تفويض وزير الطاقة ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع الجانب التشيلي في شأن مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية تشيلي للتعاون في مجال الطاقة، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثانياً : الموافقة على اتفاقيتين عامتين للتعاون بين حكومة المملكة وحكومتي جمهورية كوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثالثاً : تفويض وزير السياحة ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع الجانب الإسباني في شأن مشروع مذكرة تفاهم في مجال السياحة بين وزارة السياحة ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة في مملكة إسبانيا، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

رابعاً : تفويض وزير المالية رئيس مجلس إدارة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ـ أو من ينيبه ـ بالتوقيع على مشروع مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية حول التعاون والمساعدة المتبادلة في المسائل الجمركية، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

خامساً : إنشاء هيئة باسم "هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار."

**الموافقة على هيكل أمانة لجنة العمرة**

سادساً : الموافقة على الهيكل والدليل التنظيمي للأمانة العامة للجنة العليا للعمرة.

سابعاً : الموافقة على القواعد والترتيبات الخاصة بكيفية معاملة الموظفين والعمال في القطاعات المستهدفة بالتحول والتخصيص.

**اعتماد تنظيم مركز تنمية القطاع غير الربحي**

ثامناً : الموافقة على تنظيم المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.

تاسعاً : تعيين راشد بن محمد الجلاجل عضواً في مجلس إدارة بنك التنمية الاجتماعية ممثلاً لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

عاشراً : تفويض وزير المالية رئيس مجلس إدارة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بصلاحية إصدار أي من القرارات ذات العلاقة بقواعد المنشأ الوطنية والعربية والخليجية، وتفويض وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجية بصلاحية إصدار أي من القرارات ذات العلاقة بالأدوات المتعلقة بحماية الصناعة الوطنية التي تحكمها الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة، والخارجة عن اختصاصات وصلاحيات الجهات الحكومية.

حادي عشر : الموافقة على تعديل المادة (الرابعة) من تنظيم الهيئة السعودية للملكية الفكرية، المتعلقة بتشكيل مجلس إدارة الهيئة، وذلك على النحو الوارد في القرار.

**تعيينات وترقيات**

ثاني عشر : الموافقة على ترقيات للمرتبتين (الخامسة عشرة) و(الرابعة عشرة)، وتعيين على وظيفة (وزير مفوض)، وذلك على النحو الآتي:

ترقية إبراهيم بن أحمد بن صالح الغامدي إلى وظيفة (مستشار قانوني) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بأمانة العاصمة المقدسة. ترقية مصطفى بن محمد بن مصطفى أخميمي إلى وظيفة (مدير عام الإدارة العامة للمراجعة الداخلية) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بوزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان. ترقية صالح بن علي بن عبدالرحمن الحمدان إلى وظيفة (مدير عام الأحوال المدنية) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوكالة الأحوال المدنية. ترقية الدكتور شاهر بن أحمد سالم بن حميد العوفي إلى وظيفة (مدير عام الإدارة العامة للمستشارين) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بإمارة منطقة المدينة المنورة.

ترقية فهد بن عثمان بن محمد المزروع إلى وظيفة (مدير عام المستودعات العامة) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة الحرس الوطني. ترقية خالد بن سليمان بن عبيد العبيد إلى وظيفة (مستشار لشؤون المواطنين) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة الحرس الوطني.

تعيين ماجد بن صالح بن محمد بن شويل على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية. ترقية المهندس عيد بن نايف بن راجح العتيبي إلى وظيفة (أمين منطقة نجران) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بأمانة منطقة نجران. ترقية إبراهيم بن حمد بن إبراهيم الدعيلج إلى وظيفة (رئيس بلدية فرعية) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بأمانة منطقة الرياض. ترقية بدر بن خزام بن محماس المهري إلى وظيفة (مدير عام فرع إدارة الخدمات الاجتماعية) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة الاقتصاد والتخطيط. ترقية سامي بن عبدالله بن فهد السلطان إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بالأمانة العامة لمجلس الوزراء.

كما اطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقارير سنوية لوزارة الحرس الوطني، وديوان المظالم المتعلق بالجوانب الإدارية، وهيئة حقوق الإنسان، والبرنامج الوطني للتنمية المجتمعية في المناطق ، وقد اتخذ المجلس ما يلزم حيال تلك الموضوعات.

# عكاظ تتقصى عن آلية شمول النظام للعاملين في الوزارات والأجهزة الحكومية

# هل تحتسب "التأمينات الاجتماعية" سنوات خدمة موظفي العقود ؟

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 21 شوال 1442هـ - 02 يونيو 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2070590

تساءل متخصصون عن آلية شمول نظام التأمينات الاجتماعية جميع العاملين في الوزارات والأجهزة الحكومية الذين لا يخضعون إلى التقاعد المدني، بمن فيهم العاملون في الوظائف المؤقتة والعقود مهما كانت مدة خدمتهم، عن آلية احتساب سنوات الخدمة القديمة؟ وهل يشملها القرار أم من تاريخ صدوره؟ وكيف سيتم التعامل معها؟

وأوضحت المتخصصة في الموارد البشرية الدكتورة أمل شيرة أن قرار ضم موظفي العقود والبنود في الأجهزة الحكومية للتأمينات الاجتماعية قرار حكيم جداً؛ لأن هناك عددا كبيرا من الموظفين في هذه القطاعات طال انتظارهم لمساواتهم مع زملائهم لوجود تفاوت كبير في المزايا والإجازات والمدفوعات.

وقالت: «هذا القرار عادل وحكيم، ولكن السؤال الذي يطرح الآن ويتساءل عنه الموظفون: هل ضم هؤلاء الموظفون إلى التأمينات الاجتماعية منذ تعيينهم؟ أم لن تُحتسب سنوات خدمتهم السابقة؟ وكيف سيتم التعامل معهم؟.«

وأضاف المحامي خالد المحمادي أن قرار ضم موظفي العقود في الأجهزة الحكومية إلى نظام التأمينات الاجتماعية يحتاج إلى تفصيل أكثر من قبل القائمين والمختصين لشرح آلية هذا الانضمام.

وقال: «هذا القرار يستفيد منه موظفو بند 105، وموظفو الصيانة والتشغيل والمتعاقدون مع الأجهزة الحكومية لسنوات طويلة، دون أي حقوق تقاعدية، وجاء هذا القرار ليحسم الجدل القائم منذ سنوات، والقرار تحت الإجراء مع اللجان المختصة لمعرفة آلية ضم العاملين إلى التأمينات الاجتماعية، وهل يكون الضم من تاريخ التعاقد أم من وقت صدور القرار؟ وهل سيكون بأثر رجعي أم لا؟ كل هذه الأسئلة ستتم الإجابة عنها من قبل اللجان المختصة.«

من جهته، بين المختص في الموارد البشرية المستشار محمود العبدلي أن القرار تضمن عبارة «مهما كانت خدمتهم»، وفيها تلميح واضح أنه سيتم احتساب سنوات خدمة العاملين في الوزارات والأجهزة الحكومية غير المشمولين بالتقاعد المدني في التأمينات الاجتماعية مع احتساب الخدمة.

توقع أن يتم إصدار لائحة تنفيذية لهذا القرار يتم فيها شرح الآلية. واعتبر العبدلي أن هذا القرار إيجابي جدا ويحفظ حقوق العاملين؛ لأن المواطنين في السابق لم تكن لديهم ثقافة التقاعد، والآن أصبح من ضمن المخططات الشخصية في التقاعد المبكر أو النظامي للموظف والموظفة، واحتساب التأمينات للتقاعد يعتبر جزءا أساسيا من مخطط التقاعد.

ولفت المحامي فهد محبوب إلى أن القرار صائب ونظامي ويحفظ حقوق العاملين ويساندهم في تقاعدهم لاحقاً. وتوقع أن يتم إصدار آلية شمول هؤلاء الموظفين، وكم عددهم، وكيف سيتم احتساب مدة خدمتهم السابقة؟

**لقرار يؤسس الأمان الوظيفي للعاملين**

أكد خبير الموارد البشرية مدير التطوع في الجمعية السعودية للموارد البشرية عضو المركز العالمي للتطوير المهني عبود آل زاحم أن قرار مجلس الوزراء بشمول نظام التأمينات الاجتماعية جميع العاملين في الوزارات والأجهزة الحكومية الذين لا يخضعون لنظام التقاعد المدني، بمن فيهم العاملون على نظام الوظائف المؤقتة أو العقود، مهما كانت مدة خدمتهم، أحد مظاهر الاهتمام الذي توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز بتحسين ظروف العمل وتحقيق الأمان الوظيفي لكل العاملين دون استثناء.

وقال: «القرار يخلق حالة من الاستقرار النفسي، التي تهيئ العاملين للبذل والعطاء والإسهام بفاعلية في دفع عجلة الإنتاج والمشاركة الفاعلة في مسيرة التنمية المستدامة التي تشهدها المملكة، فضلا عن أنه يقضي على مخاوف طالما ساورت الشباب في ما يتعلق بالوظائف المؤقتة وأنها لا توفر استقرارا على المدى الطويل.«

ونوه إلى أنه سيكون لهذا القرار أثر كبير على تغيير النظرة المجتمعية للوظائف المؤقتة، وهو متطلب مهم وضروري في ظل تنامي الاعتماد على ذلك النمط الذي ينظم العلاقة بين جهات العمل والموظفين، ليس فقط في المملكة بل إنه صار توجها عالميا.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

# لجنة التحول الرقمي تقر استراتيجية "الموارد البشرية" لتمكين القوى العاملة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 21 شوال 1442هـ - 02 يونيو 2021م
https://www.aleqt.com/2021/06/02/article_2104431.html

»الاقتصادية» من الرياض

صدرت موافقة اللجنة الوطنية للتحول الرقمي على استراتيجية التحول الرقمي لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

ويعد برنامج التحول الرقمي في الوزارة أحد أهم البرامج التنفيذية المنبثقة من استراتيجيتها، إذ يسهم في تحقيق ما تضمنته الاستراتيجيات القطاعية ومستهدفاتها التي تعمل على تحقيق رؤية المملكة 2030.

والتحول الرقمي في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، أحد الممكنات لركائز الوزارة الرئيسة المتمثلة في سوق عمل موحدة، والتخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة، والتنمية الاجتماعية، وتطوير المواهب وإدارتها.

وتطمح الوزارة من خلال استراتيجيتها إلى للتحول الرقمي إلى تقديم حلول رقمية مبتكرة وآمنة لمجتمع حيوي ممكن وبيئة عمل متميزة لسوق عمل جاذبة، إضافة إلى تقديم خدمات رقمية ذكية وإبداعية لجميع فئات عملاء وشركاء الوزارة ومنسوبيها، من خلال التوظيف والتطبيق الفاعل للتقنيات الرقمية العالمية الحديثة، والاستثمار الأمثل في مواردها وقدراتها البشرية والمالية، ما يسهم في إيجاد بيئة عمل محفزة وممكنة تحقق رؤية الوزارة وطموحاتها.

وتهدف استراتيجية التحول الرقمي إلى تعزيز مستوى الرقمنة والذكاء في خدمات الوزارة، وتحسين وتعظيم تجربة العملاء الرقمية، ورفع كفاءة الإنفاق، من خلال التحول الرقمي للأعمال، وتعظيم الاستفادة من البيانات وقدرات التحليل الذكي، والارتقاء ببيئة عمل رقمية داخلية محفزة وحاضنة للإبداع.

واستراتيجية التحول الرقمي شملت ثمان مبادرات رئيسة تسهم في تطوير منظومة التحول الرقمي لقطاعات الوزارة الأربعة: قطاع العمل، وقطاع التنمية، وقطاع الخدمة المدنية، وقطاع الخدمات المشتركة، إضافة إلى تعزيز قدرات البيانات والتحليل الذكي، ورفع مستوى قدرات الأمن السيبراني، والتحول إلى بيئة عمل رقمية داخلية.

وتسهم الاستراتيجية في تمكين أصحاب العمل والقوى العاملة في المملكة، من خلال توفير خدمات إبداعية وسلسة ومرنة وزيادة الشفافية في تطبيق سياسات سوق العمل، وتقديم تجربة استقدام متكاملة للأفراد، إضافة إلى طرح أنماط عمل مستقبلية في المملكة، وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي للمواطنين، ودعم نمو القطاع غير الربحي في المملكة، وتطوير العمل التعاوني والتطوعي.

وذلك علاوة على حوكمة وضبط عمليات الموارد البشرية للقطاع العام، وتعزيز الشفافية والحوكمة الفاعلة في تطبيق

سياسات وإجراءات القطاع العام، وتمكين منسوبي الوزارة وتحسين إنتاجيتهم عبر تفعيل ممكنات العمل عن بعد وتعزيز التواصل المشترك بينهم، وتوفير الخدمات بشكل "مؤتمت"، وتفعيل بيئة العمل الرقمية الداخلية، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، من خلال تفعيل الشراكات الاستراتيجية لابتكار الخدمات والمنتجات وإتاحة البيانات المفتوحة.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

# حلول تكلفة تملك المساكن

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 21 شوال 1442هـ - 02 يونيو 2021م
https://www.aleqt.com/2021/06/02/article_2104366.html

## عبد الحميد العمري

أظهر أحدث تقرير للإحصاءات السنوية 2020 الصادر عن البنك المركزي السعودي، مطلع الأسبوع الجاري، ارتفاع أعداد المساكن في المملكة بنسبة تجاوزت 4.5 في المائة خلال العام الماضي، لتصل أعدادها بنهاية العام الماضي إلى نحو 8.1 مليون مسكن، أي بزيادة تجاوزت 348.5 ألف وحدة سكنية جديدة، وبالنظر إلى الزيادة في أعداد الوحدات السكنية خلال الفترة 2016 - 2020، فإن إحصاءات التقرير الأخير للبنك المركزي تظهر زيادتها بأكثر من 1.64 مليون وحدة سكنية جديدة خلال الفترة.

وكما سبق إعلانه بارتفاع نسبة تملك السعوديين للمساكن بنهاية الفترة نفسها إلى 62 في المائة، وما رافقه من ارتفاع قياسي لإجمالي عدد عقود التمويل العقاري خلال 2016 - 2020 إلى نحو 578.4 ألف عقد تمويل (35.2 في المائة من إجمالي الزيادة في الوحدات السكنية الجديدة)، بقيمة إجمالية لحجم تمويل تلك العقود وصلت إلى نحو 288 مليار ريال، الأمر الذي أسهم في أحد جوانبه الإيجابية في زيادة تملك السعوديين مساكنهم، وأدى بدوره في المقابل إلى انخفاض أعداد الأسر المستأجرة للمساكن، وهو ما انعكس على تكلفة الإيجارات بالانخفاض خلال الفترة نفسها بنحو 18.0 في المائة.

إلا أنه في المقابل وأمام تلك الزيادة الجيدة في أعداد الوحدات السكنية الجديدة خلال الفترة التي تجاوزت ثلاثة أضعاف حجم تملك المساكن، حصل أن سجلت أسعار المساكن ارتفاعا خلال الفترة 2019 - 2020 وما زال قائما حتى تاريخه، بعد أن سجلت انخفاضا ملموسا خلال عامي 2017 - 2018، وكان مأمولا استمراره لتنخفض تكلفة تملك المساكن على الأفراد والأسر. ويعزى الارتفاع في الأسعار بالصورة القوية التي شهدتها خلال العامين الأخيرين وما زال، إلى النمو القياسي في حجم التمويل العقاري الممنوح للأفراد، مضافا إلى الدعم السكني المقدم للمستحقين له من المستفيدين، قابله في جانب العرض توقف مراحل تنفيذ نظام الرسوم على الأراضي البيضاء عند مرحلته الأولى طوال تلك الفترة، وتركز تنفيذه في أربع مدن فقط (الرياض، جدة، مكة المكرمة، الدمام.)

لهذا جاءت التعديلات المهمة على المراحل التنفيذية للنظام، باختصارها إلى ثلاث مراحل مقارنة بما كانت عليه سابقا (أربع مراحل)، وإضافة 17 مدينة جديدة ليشملها تطبيق النظام، بدأ تنفيذ المرحلة الأولى من النظام في بعض تلك المدن منذ نهاية العام الماضي، وسيكتمل تنفيذها في جميع تلك المدن قبل نهاية العام الجاري، كما سيبدأ تنفيذ المرحلة الثانية في كل من الرياض وجدة والدمام خلال العام الجاري، ولاحقا سيتم تطبيق المرحلة الثانية في مكة المكرمة.
الذي يؤمل معه أن تتوقف وتيرة أسعار الأراضي داخل تلك المدن عن الارتفاع والتضخم، وفي الوقت ذاته أن يندفع ملاك تلك الأراضي نحو تطويرها وتشييدها بالتعاون مع شركات التطوير العقاري، أو إلى التخارج منها وزيادة المعروض منها في جانب العرض، وكل ذلك من شأنه أن يسهم مجتمعا في الحد من الارتفاع والتضخم في أسعار الأراضي بالدرجة

الأولى، إضافة إلى أسعار المنتجات العقارية على اختلاف أنواعها، وكما يتأكد للجميع أن المخزون الهائل من الأراضي القابلة للاستخدام والانتفاع يتجاوز بأضعاف كثيرة حجم الطلب لعدة أعوام مقبلة، والأمر كذلك بالنسبة للوحدات السكنية الجاهزة للاستخدام - تملك، استئجار -، وأن المشكلة أبدا لم تكن في عدم توافر الأرض أو المسكن، بقدر ما أنها تكمن بالدرجة الأولى في تكلفة الامتلاك، التي طالما تم التأكيد عليها طوال العقد الماضي، وأن المشكلة الإسكانية لم ولن تتعلق في يوم من الأيام بعدم توافر الأراضي أو المساكن.

الأمر الآخر بالغ الأهمية، والمتوقع أن ينعكس أثره الإيجابي على المستويات المتضخمة لأسعار الأراضي والعقارات بالانخفاض، إضافة إلى ما تقدم ذكره فيما يتعلق بالانتقال إلى المرحلة الثانية من نظام الرسوم على الأراضي البيضاء في المدن الرئيسة، وبدء تطبيق المرحلة الأولى من النظام في 17 مدينة أخرى، هو الدخول الكبير والمهم جدا لشركات تطوير عقاري عملاقة في السوق العقارية، التي تتقدمها شركة التطوير العقاري المملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة، التي ستغطي في بداية نشاطها بإنشاء وتشييد مشاريعها السكنية العملاقة تسع مدن في أربع مناطق رئيسة (الرياض، الشرقية، مكة المكرمة، عسير)، إضافة إلى شراكاتها مع عشرات الشركات في مجال التطوير العقاري، واندفاع عديد من شركات التطوير العقاري الأخرى في الاتجاه ذاته، ما يؤكد أن المرحلة الزمنية المقبلة موعودة مع أعداد أكبر من مئات الآلاف من المنتجات السكنية، التي ستسهم في زيادة الوحدات السكنية سنويا بما لا يقل عن ضعف الزيادات المتحققة خلال الفترة الماضية 2016 - 2020، في الوقت ذاته الذي سيكون الطلب على المساكن قد تراجعت حدته مقارنة بالفترة الماضية، التي شهدت تراكم الطلب على الإسكان لعدة أعوام ماضية، ليعود إلى مستواه السنوي الطبيعي، وهو ما ستشهد معه السوق تقلص الفجوة الإسكانية، التي كان عديد من تجار الأراضي والعقاريين يتذرعون بها كحجة لارتفاع الأسعار السوقية وتضخمها، لتصبح تلك الحجة وغيرها من الحجج في ظل هذه المتغيرات المهمة المقبلة على السوق (تقدم تنفيذ بقية مراحل نظام الرسوم على الأراضي البيضاء، الزيادة الهائلة في أعداد الوحدات السكنية ذات الجودة)، أؤكد أنها الحجج التي سيطويها الزمن إلى غير رجعة، بمشيئة الله تعالى.

# النموذج السعودي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 21 شوال 1442هـ - 02 يونيو 2021م
https://www.alriyadh.com/1888541

## كلمة الرياض

حسمت القيادة الرشيدة أمرها بشأن المستقبل الذي تريده للمملكة، واستطاعت في فترة مذهلة التخلص من كل ما عطل جوانب التنمية والتطور في البلد الاستراتيجي المهم، وتجاوزت مرحلة الشعارات، والقيود والأوهام التي دمرت أو عطلت بلاداً قريبة، لتخلق نموذجاً جديداً ومذهلاً في بناء دول عربية إسلامية قوية، تعتز بدينها، وتاريخها، وتنطلق منه للمستقبل بثقة ورؤية واضحة.

انفجرت طاقات المملكة في سنوات معدودة، داخلياً وخارجياً، وفي جميع المجالات، وباتت محطةً رئيسةً في أي حراك يخص المنطقة، ما يعني أن التحولات الكبرى التي شهدتها المملكة إنما عظّمت مكانتها الاستراتيجية، ومنحتها أوراقاً عدة للقيادة الإقليمية فضلاً عن مكانتها الدينية والاقتصادية، وباتت أخبار تصدر المملكة لهذا المؤشر أو ذاك خبراً معتاداً في وسائل الإعلام، وآخرها -وليس بالأخير حتما- تصدر الرياض قائمة المدن العربية وحلولها في المرتبة 14 دولياً بين عدد من كبرى العواصم والمدن حول العالم على صعيد الطموح والابتكار ومواءمة البيئة القانونية والتشغيلية لريادة الأعمال.

ما يرفع الآمال ويعزز التفاؤل بمستقبل هذه البلاد المباركة أن كثيراً من مستهدفات رؤية 2030 قد سبقت آمادها المحددة، بل وتجاوزتها بوقت طويل، وبات الجميع يلمس ويرى التحولات الهائلة واقعاً حقيقياً وملموساً، لا شعارات وأحلام طوباوية، تسوق لشعوب مغلوبة على أمرها، وهذا يرسي نهجاً جديداً في هذه المنطقة من العالم قوامه أن الطموحات

ليست شعارات وعبارات إنشائية، بل خطط عمل حقيقية، وجهد دؤوب، ونتائج ملموسة، يشعر بها الجميع، ويقطفون ثمارها.
نعيش هذا الواقع الزاهي بفضل الله، ثم برؤية قيادة حكيمة سبقت بنظرها الثاقب تحولات العصر، وواكبت نموذج الدولة الحديثة والقوية، في الوقت الذي ما زالت فيه بعض الدول تعيش شعارات عقود بائدة، مهدرة مستقبل شعوبها، ومبددة أحلام مواطنيها.

# كاريكاتير

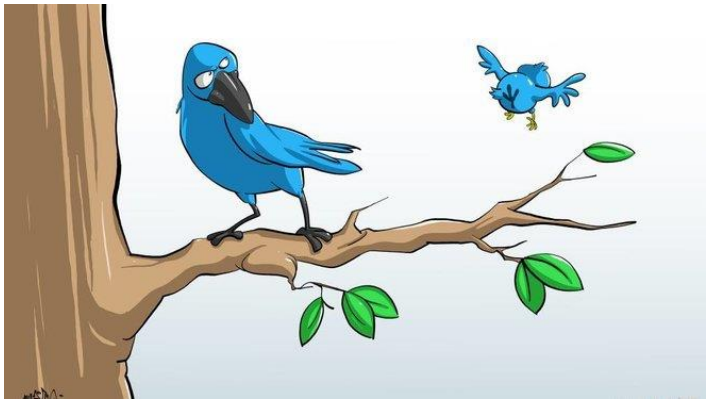

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

**المصدر: جريدة الاقتصادية**
**الاربعاء 21 شوال 1442 - 02 يونيو 2021م**

https://www.aleqt.com/2021/06/02/article_2104511.html

الزميل ربيع في إجازة .. وهذا من قديمه الجديد

الرياض
www.Alriyadh.com

**المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 13 شوال 1442هـ - 26 مايو 2021م**

https://www.alriyadh.com/1888620